Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 324-340
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.19

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Role of Financial and Administrative Oversight in Promoting Financial Inclusion in Iraqi Government Institutions: An Analytical Study in Light of the Directions of the Central Bank of Iraq

Mohammed Abdullah Mahmood*[A], Abdullah Satea Dawood [B], Ali Khalaf Mohammed [C]

[A] Tikrit University
[B] University of Anbar
[C] University of Basra

Abstract: This study aimed to analyze the role of financial and administrative oversight in promoting financial inclusion in Iraqi government institutions, in light of the directives and policies issued by the Central Bank of Iraq. To achieve this goal, the study adopted an analytical approach, using a questionnaire as the primary tool to collect data from a simple random sample of 86 employees, selected from a statistical population of 110. The data was analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), and the results showed a positive and statistically significant correlation between the effectiveness of financial and administrative oversight systems and the level of financial inclusion. This means that strengthening oversight mechanisms directly contributes to improving access to and increasing the use of financial services by citizens. The study also revealed a complementary relationship, whereby effective oversight enhances trust and transparency, which encourages the integration of more individuals into the formal financial system. In turn, increased financial inclusion contributes to consolidating the principles of accountability and transparency, which enhances the efficiency of the oversight systems themselves. However, the results indicated major challenges facing the achievement of effective financial inclusion in these institutions, most notably: limited technological infrastructure, rigid operating systems, and the difficulty of converting financial data into practical decisions. Based on the findings, the study recommended the adoption of comprehensive strategies that combine regulatory reforms and technological development. It also recommended the activation of the Central Bank's role in supporting these efforts by establishing stimulating regulatory frameworks that ensure sustainable and secure financial inclusion in the Iraqi government sector.

Keywords:
Financial and administrative oversight, financial inclusion, Iraqi government institutions, Central Bank of Iraq, financial transparency.

Article history:

Received	02 Nov. 2025
Received in revised form	05 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mohammed Abdullah Mahmood
Tikrit University

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 324-340
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.19

دور الرقابة المالية والإدارية في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية: دراسة تحليلية في ضوء توجهات البنك المركزي العراقي

محمد عبدالله محمود
جامعة تكريت

عبد الله ساطع داود
جامعة الانبار

علي خلف محمد
جامعة البصرة

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تحليل دور الرقابة المالية والإدارية في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية، وذلك في ضوء التوجهات والسياسات الصادرة عن البنك المركزي العراقي. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد البحث المنهج التحليلي، وتم استخدام استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة تتكون من 86 موظفاً، تم اختيارهم من مجتمع إحصائي يبلغ حجمه 110 موظفين. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية أنظمة الرقابة المالية والإدارية ومستوى الشمول المالي. وهذا يعني أن تعزيز آليات الرقابة يساهم بشكل مباشر في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة استخدامها من قبل المواطنين. كما كشف البحث عن علاقة تكاملية حيث تعمل الرقابة الفعالة على تعزيز الثقة والشفافية، مما يشجع على دمج المزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي. وفي المقابل، يساهم الشمول المالي المتزايد في ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية، مما يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية نفسها. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى وجود تحديات رئيسة تواجه تحقيق الشمول المالي الفعال في هذه المؤسسات، ومن أبرزها: محدودية البنية التحتية التكنولوجية، وجمود الأنظمة التشغيلية، وصعوبة تحويل البيانات المالية إلى قرارات عملية. بناءً على النتائج، أوصى البحث بضرورة تبني استراتيجيات شاملة تجمع بين الإصلاحات الرقابية والتطوير التكنولوجي، وضرورة تفعيل دور البنك المركزي في دعم هذه الجهود من خلال وضع أطر تنظيمية محفزة تضمن تحقيق الشمول المالي المستدام والآمن في القطاع الحكومي العراقي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية والإدارية، الشمول المالي، المؤسسات الحكومية العراقية، البنك المركزي العراقي، الشفافية المالية.

المقدمة

تعد المراقبة المالية والإدارية أحد الأسس المهمة لتعزيز فعالية الكفاءة في المؤسسات وضمان الاستعمال الجيد للموارد. هذا يخص بشكل خاص المؤسسات الحكومية التي تجد صعوبات كثيرة تتمثل بالوضوح، وتحمل المسؤولية، وضمان المساواة في تقسيم الخدمات. ومع التغيرات الاقتصادية التي يعيشها العراق، أصبحت مسألة الشمول المالي من الأمور الرئيسة التي يتبناها البنك المركزي العراقي لدعم الاستقرار المالي والوصول إلى تنمية دائمة.

فالشمول المالي لا يقتصر على تقديم الخدمات البنكية لأكبر عدد ممكن من الناس والمؤسسات، بل يتطلب وجود نظام تنظيمي ورقابي شامل يضمن المساواة في الوصول، وكفاءة التوزيع، وتقليل الفساد وإسراف المال. ومن هنا، تتجلى أهمية الرقابة المالية والإدارية كوسيلة فعالة لضبط العمليات المالية، وتسيير السياسات للوصول إلى أهداف الشمول المالي، خاصة في بيئة تعاني من التعقيد المؤسسي والتحديات الاقتصادية المتعددة كما يحدث في العراق.

وفي السنوات الأخيرة، بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق سياسات ومبادرات تهدف إلى زيادة الشمول المالي. يتم ذلك عن طريق توسيع نطاق الخدمات الرقمية، وتحسين البنية التحتية للبنوك، وزيادة الوعي المالي. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذه المبادرات على مدى كفاءة وفاعلية الأنظمة الرقابية في المؤسسات الحكومية، لأنها الأداة التي تضمن تحقيق الأهداف المطلوبة بشكل فعال وعادل.

ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تحليل دور الرقابة المالية والإدارية في تعزيز الشمول المالي داخل المؤسسات الحكومية العراقية، مع التركيز على مدى انسجام هذه الرقابة مع التوجهات الإستراتيجية للبنك المركزي العراقي، وبحث الفجوات المحتملة التي قد تعيق تحقيق الأثر المطلوب.

وبناءً على ذلك، يمكن تحقيق أهداف البحث الحالي عبر استعراض المتغيرات التي تناولها البحث، فقد تألف البحث من أربع مباحث رئيسة، يتكون المبحث الأول المنهجية العلمية للبحث، بينما يتضمن المبحث الثاني، الإطار النظري لمتغيرات البحث، ويتضمن المبحث الثالث الجانب العملي للبحث، وأخيراً يتضمن الاستنتاجات والتوصيات وختم البحث بالمصادر.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: من خلال المحاولات المستمرة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي لزيادة الشمول المالي، فأن العديد من الجهات الحكومية لا تزال تواجه تحديات في الرقابة المالية والإدارية، وهذا يؤثر سلبًا على كفاءة الأداء المالي ويؤثر على مستوى ثقة الناس في المؤسسات المالية الرسمية. وعليه، تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما مدى فاعلية الرقابة المالية والإدارية في تعزيز الشمول المالي داخل المؤسسات الحكومية العراقية، في ضوء توجهات البنك المركزي العراقي؟ ومن هذا السؤال تنبثق أسئلة عدة وكالآتي:

1. ما هو نوع العلاقة بين الرقابة المالية والإدارية والشمول المالي ضمن الحكومة العراقية؟
2. إلى أي حد تتماشى الأنظمة الرقابية في الجهات الحكومية مع احتياجات الشمول المالي؟
3. كيف تساعد الرقابة المالية والإدارية في تعزيز الثقة في الخدمات المالية الرسمية؟

ثانياً. أهمية البحث: أهمية هذا البحث تأتي من العلاقة الحيوية بين الرقابة المالية والإدارية والشمول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية، خصوصًا في ظل جهود الدولة لتحقيق الإصلاحات المالية والإدارية وتحسين كفاءة الأداء في الحكومة. في الوقت الذي يسعى فيه البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي كاستراتيجية لدعم النموين الاقتصادي والاجتماعي، تظل فعالية الرقابة الداخلية واحدة من الوسائل الأساسية لضمان سلامة تنفيذ السياسات، وتنظيم العمليات المالية، وتقليل التجاوزات والفساد.

حيث تكمن جوانب أهمية البحث في توضيحه لوجود فجوة معرفية في الدراسات العراقية والعربية المتعلقة بالعلاقة بين الرقابة المالية والإدارية والشمول المالي، مما يجعل له جانبًا نظريًا وتطبيقيًا يساعد في تطوير السياسات الرقابية ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية لتتوافق مع التحركات الوطنية لتعزيز الشمول المالي.

ثالثاً. أهداف البحث: إن هذا البحث يهدف إلى تحقيق ما يأتي:

1. دراسة كيف تساهم الرقابة المالية والإدارية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالشمول المالي في المؤسسات الحكومية بالعراق.

2. تحديد فعالية الأنظمة الرقابية الحالية في المؤسسات الحكومية، ومدى توافقها مع سياسات البنك المركزي العراقي.
3. إظهار كيف تؤثر الرقابة المالية والإدارية في زيادة ثقة الأفراد والهيئات في الخدمات المالية الحكومية.

رابعاً. المخطط الفرضي للبحث: يبين المخطط الافتراضي للبحث الحالي طبيعة العلاقة التأثير والارتباط بين متغيرات البحث، إذ تتكون من:

1. المتغير المستقل والمتمثل الرقابة المالية والادارية بأبعادها (المالية والتشريعية – الأداء والكفاءة – النزاهة والشفافية) ديوان الرقابة المالية الاتحادي(2011)، وزارة التخطيط (2018)، هيئة النزاهة الاتحادية (2015).
2. المتغير التابع الشمول المالي والذي سيتم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد (الوصول المالي – اتاحة الخدمات المصرفية – استخدام الخدمات المصرفية) (الشحات، واخرون.2023)

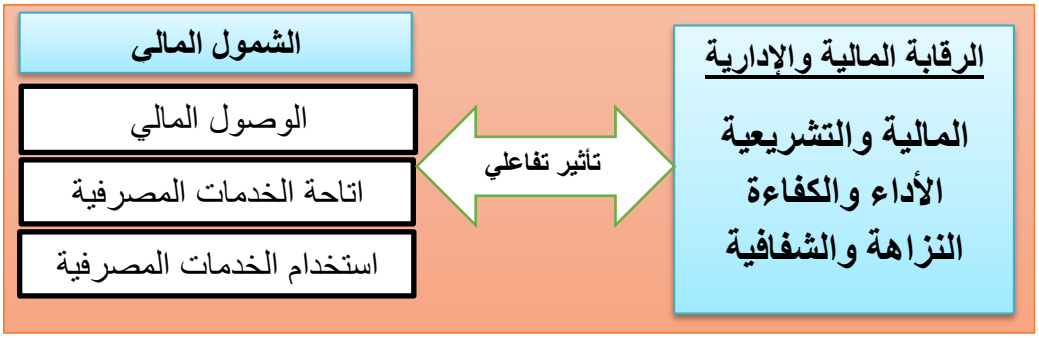

شكل (1) المخطط الفرضي

المخطط من اعداد الباحث

خامساً. فرضيات البحث:

H1 تؤثر الرقابة المالية والإدارية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على تحقيق الشمول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية. وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية.

- ❖ تؤثر الرقابة المالية والتشريعية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على الوصول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية.
- ❖ يؤثر بُعد الأداء والكفاءة تأثيراً ذو دلالة إحصائية على الوصول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية.

يؤثر بُعد النزاهة والشفافية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على الوصول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية.

- ❖ تؤثر الرقابة المالية والتشريعية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على إتاحة الخدمات المصرفية.
- ❖ يؤثر الأداء والكفاءة تأثيراً ذو دلالة إحصائية على إتاحة الخدمات المصرفية.
- ❖ تؤثر النزاهة والشفافية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على إتاحة الخدمات المصرفية.
- ❖ تؤثر الرقابة المالية والتشريعية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على استخدام الخدمات المصرفية.
- ❖ يؤثر الأداء والكفاءة تأثيراً ذو دلالة إحصائية على استخدام الخدمات المصرفية.
- ❖ تؤثر النزاهة والشفافية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على استخدام الخدمات المصرفية

1. **الحدود البشرية:** أجري البحث على عينة من منتسبي البنك المركزي العراقي وتم تحديد النتائج وفقاً لاستجابتهم على فقرات الاستبانة.
2. **الحدود المكانية:** اقتصر هذا البحث البنك المركزي العراقي كأحد دوائر وزارة المالية.
3. **الحدود الزمانية:** امتد هذا البحث للمدة من (9\8\2025 ولغاية 15\10\2025).

المبحث الثاني (الإطار النظري)

الرقابة المالية والإدارية

مقدمة الرقابة المالية والإدارية: تعد الرقابة المالية في كل منظمات الدولة الحكومية والخاصة ومؤسساتها هي واحدة من الآليات التي تستخدم لإحلال الحكم الرشيد، ومن الناحية اللغوية تعني الرقابة المحافظة والانتظار، فهي مصدر للفعل الثلاثي (رَقْبَ)، ومن مشتقات هذا الفعل أيضًا الفعل (راقب) وهو فعل على وزن فاعل أي انتظر وحافظ، والمراقب أو الرقيب يعني الحافظ أو المنتظر، وهي مهنة أو وظيفة يقوم صاحبها بالمحافظة على الشيء أو متابعته بدقة، أما من الناحية الاصطلاحية، فالتعريفات التي اقترحها الباحثون المفهوم الرقابة تعددت بشكل عام حسب شكل الرقابة، وأحد أشكالها ما يعرف بالرقابة المالية، ويعود السبب في تسميتها بهذا الاسم إلى الوظيفة التي يقوم بها صاحبها والمسمى الرقيب المالي إذ أن وظيفته تنحصر في متابعة الأمور المالية التي تخص المصلحة العامة، أو المال العام ومراقبة ذلك، والهدف جلي من إحداث تلك الوظيفة، ولا بد من تحقيقها عن طريق أجهزة متخصصة في ذلك تقوم بها، ولا شك أن هناك الكثيرين ممن يهتمون بتلك الوظيفة لتحقيق أهدافها، كما أن هناك من يهتم بإجراءات عملية الرقابة ذاتها، وهناك من يهتم بأجهزة الرقابة (العكام، 78:2018).

تعرف الرقابة الإدارية هي تلك العملية التي تصدر عن الجهات الإدارية في الجهاز التنفيذي والإداري للدولة، وبمعنى آخر هي السلطة التنفيذية التي مهمتها تنفيذ الأنشطة الحكومية الداخلية، وتشمل الرقابة الإدارية - بهذا المفهوم - جميع المرافق العامة المركزية في الدولة واللامركزية أيضاً، بقصد التأكيد والتشديد على احترام القانون وتنفيذ بنوده لحماية المصلحة العامة، وهي كذلك، أي الرقابة تلك العملية التي بموجبها يتم التحقق فيما إذا كانت الأمور تسير وفقاً للخطة الموضوعة، وتبعاً للتعليمات الصادرة، وبطريقة أخرى تعني كذلك أن يكون المدير قادراً على تغيير سلوك الأفراد المنحرفين في تنظيم معين أو مؤسسة ما، بحيث يكون هذا التغيير بمجمله يؤدي إلى تحقيق النتائج المطلوبة (علي، 2016: 11).

ايضاً يمكن تعريف الرقابة المالية على أنها مجموعة من الإجراءات التي من خلالها تتم الرقابة على المال العام كالإشراف والفحص والمراجعة لفهم طريقة سير العمل داخل القسم المتابع، وكذلك التأكد من حسن إنفاق الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها ووضعها في الأماكن الصحيحة، والتأكد من أن الموارد المالية يتم الحصول عليها حسبما نصت عليه القوانين واللوائح المعمول بها والتعليمات المنصوص عليها، وكذلك للتأكد من مدى تحقيق المشروع للأهداف الموضوعة بكفاية لغرض المحافظة على الأموال العامة، فضلا عن تحسين مستوى الأداء والتنقيب عن الأخطاء، والكشف عن الانحرافات، والبحث عن أسباب حدوثها، ومن ثم وضع مقترحات وتحديد طرق العلاج لتلك الانحرافات من أجل تجنب تكرارها في المستقبل (الاغا، 2015: 10) ومن وجهة نظر الباحث، يمكن تعريف الشمول المالي بأنه:

عملية تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول الفعّال والمتكافئ إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، واستخدامها بصورة آمنة وموثوقة وبتكلفة مناسبة، بما يضمن دمج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي وزيادة قدرتهم على المشاركة الاقتصادية، ويسهم في تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية التقليدية.

أهداف الرقابة المالية: هناك العديد من الأهداف للرقابة المالية تسعى إلى تحقيقها من أهمها: (الشباطات، ميسون 2022)

1. حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام والاهمال.
2. التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية، لإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
3. التأكد من أن الأعمال تسير وفق الانظمة والقوانين واللوائح والإجراءات المقررة وأنها تؤدى بأفضل الطرق.
4. الكشف عن ميزات وابداعات أفراد المؤسسة ومكافأتهم وتحفيزهم والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم مع ضمان المساواة للجميع أمام القانون.
5. التأكد من ارتباط أفراد المنشأة أداء ولاء مع المصلحة العامة للمنشأة.

من وجهة نظر الباحث فأن الرقابة المالية تعد إحدى أهم الوظائف في العمل الإداري إذ يستطيع بواسطتها المسؤولون الإداريون التحقق من مدى تنفيذ الأهداف الموضوعة للمنظمة، أي أنها وظيفة تمكن من مراجعة العمل الذي يتم تأديته، وكذلك إظهار أسباب التقصير في العمل وكيفية معالجة ذلك لمنع تكرر حدوث مثل هذه القصور والانحرافات مرة أخرى.

أهداف الرقابة الإدارية: تكمن الغايات المطلوبة من الرقابة الإدارية فيما يأتي (الشباطات، ميسون (2022):

1. متابعة سير العمل وتقيده بالأنظمة والتعليمات المرسومة وفق أهداف الخطط والبرامج في المؤسسة.
2. تحديد الانحرافات وبيان أسبابها في وقت يسمح بتصحيح خطوات العمل ووسائله، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد الحلول الناجحة.
3. التأكد من أن استخدام الموارد المادية والبشرية والتصرف فيها يتم وفق الخطط والبرامج المقررة.
4. العمل على مبدأ التوفير في تكلفة التنفيذ في إطار نجاح الخطط والبرامج.
5. مراقبة تنفيذ القرارات والتعليمات وفق الأهداف.
6. تحقيق العدالة والمحافظة على حقوق العاملين في المؤسسة.

أهمية الرقابة المالية:

الرقابة المالية هي عملية مراقبة وتقييم الأنشطة المالية للمنظمة، وتتمثل أهميتها في النقاط الآتية: (عبد الرحمن، محمود. 2018)

1. **حماية الأصول :**تساهم في حماية أصول الشركة من السرقة أو الاحتيال أو سوء الاستخدام، من خلال وضع ضوابط وإجراءات دقيقة على المعاملات المالية.
2. **دقة البيانات المالية :**تضمن أن تكون التقارير والقوائم المالية دقيقة وموثوقة، مما يمنح الجهات المعنية الثقة في الأداء المالي للمنظمة.
3. **اتخاذ القرارات :**توفر معلومات مالية صحيحة وحديثة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، مثل التوسع في الأسواق أو خفض التكاليف.

4. **الامتثال للقوانين :**تضمن التزام المؤسسة باللوائح والقوانين المالية المحلية والدولية، مما يجنبها العقوبات والغرامات المحتملة.

أهمية الرقابة الإدارية: الرقابة الإدارية هي عملية تتبع أداء الموظفين والأقسام، وتقييم مدى تحقيقهم للأهداف التشغيلية للمنظمة. وتبرز أهميتها في (علي، أحمد. 2019):

1. تحقيق الأهداف: تساعد على ضمان سير العمليات والأنشطة وفقًا للخطط المحددة، مما يسهل تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة.
2. تحسين الأداء: تعمل على تحديد الانحرافات والأخطاء في الأداء، مما يتيح الفرصة لتصحيحها وتطوير العمليات بشكل مستمر.
3. زيادة الانضباط والإنتاجية: تساهم في خلق بيئة عمل منضبطة، مما يشجع الموظفين على بذل المزيد من الجهد والالتزام.
4. تخفيض المخاطر: تساهم في اكتشاف المخاطر المحتملة مبكرًا، سواء كانت إدارية أو تشغيلية، وتساعد في وضع خطط وقائية للحد منها.

المبحث الثالث: الإطار النظري (الشمول المالي)

مفهوم الشمول المالي: إن المقصود بالشمول المالي "إتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015)

إذ عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل الشرائح المختلفة في المجتمع من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التنويع والتثقيف المالي، وذلك بهدف الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي " (سمير، 2016).

أهداف الشمول المالي:

1. زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع، وذلك من خلال توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وتنمية المعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المصرفي وغير المصرفي، وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم (أبو دية، 2016).
2. تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يترتب عليه خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Ouma et al.، 2017).

3. تحسين معدلات الأداء المصرفي السيولة، والربحية، وجودة الأصول، وكفاية رأس المال من خلال التغلغل في الأسواق المحلية والدولية وتقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية
4. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخاصة الفقراء منهم، وتمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع، فضلا عن دعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية (Suresh& Dutta,2018).

متطلبات تحقيق الشمول المالي: يتطلب التحول إلى مجتمع غير نقدي إلى تضافر الجهود على مستوى المجتمع من أجل تذليل العقبات التي تحول دون ذلك، إذ يؤدى هذا التحول إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل والسداد تتسم بالكفاءة والتنوع والمرونة، ولضمان تحقيق ذلك لابد من المتابعة المستمرة وقياس ما تم ومقارنته بما يجب أن يكون، حيث إن الواقع العملي قد يوضح أن نسبة التوسع في تطبيق الشمول المالي مقارنة بنسبة الزيادة السكانية ونسبة التطور التكنولوجي، قد تعد نسبة انجاز غير مرتفعة مما يستلزم تضافر جهود المجتمع ككل من أجل تبنى الشمول المالي: (vapulus, 2018: 2)

وتتضمن المتطلبات الرئيسة للشمول المالي ما يأتي:

1. دراسة السوق المصرفي دراسة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية الموجودة حالياً، تتعامل تناسبها مع فئات المجتمع.
2. دراسة مطالب واحتياجات السوق من خدمات مصرفية لتحقيقها على أرض الواقع.
3. العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المصرفية لكافة فئات المجتمع.
4. متابعة العملاء ورضاهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يتلقونها عن حساباتهم.
5. توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملاءمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
6. العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة

المبحث الرابع الإطار العملي

أولاً. مجتمع وعينة الدراسة: يتكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية العراقية ذات العلاقة بموضوع الرقابة المالية والإدارية والشمول المالي. وتم اختيار عينة بلغ عددها (86) موظفاً بطريقة ملائمة، وقد أظهرت بيانات SPSS خلوّها من القيم المفقودة، مما يعزز صلاحيتها للتحليل الإحصائي.

وتشير الخصائص الديموغرافية للعينة إلى أن 77.9% من المشاركين من الذكور و22.1% من الإناث، وإن الغالبية يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة 45.3%، تليها شهادات الماجستير (29.1%)، ثم الدكتوراه (15.1%)، فالدبلوم (10.5%). كما بينت النتائج أن سنوات الخدمة تتوزع بين 1 إلى 30 سنة، حيث شكّلت فئة (11–20) سنة النسبة الأكبر بواقع 34.9%. أما المناصب الوظيفية فقد تنوعت بين مدير قسم أو شعبة (14%)، مسؤول وحدة (24.4%)، موظف إداري أو فني (25.6%)، ووظائف أخرى بنسبة 36%.

وبذلك تُعد العينة ممثلة بشكل مناسب لمجتمع الدراسة، وتعكس تنوعاً وظيفياً وتعليمياً وخبرة عملية تدعم دقة النتائج وقابليتها للتعميم.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 324-340
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.19

ثانياً. قياس درجة الاتساق الداخلي:

جدول (1): معامل الفا كرو نباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	**N of Items**
.920	30

المصدر من اعداد الباحث.

يشير معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) البالغ قيمته 0.920 إلى مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين بنود المقياس، مما يدل على تماسكها في قياس البناء المفترض .وفقًا للمعايير الإحصائية المتعارف علية، تُصنف هذه القيمة ضمن فئة الموثوقية الممتازة (Excellent Reliability)، مما يُبرر الاعتماد على النتائج المستخلصة من هذا المقياس في اتخاذ القرارات البحثية أو التطبيقية بمستوى عالٍ من الثقة.

ثالثاً. تحليل استجابات عينة البحث بين الرقابة المالية والإدارية ودور الشمول المالي:

1. تحليل استجابة عينة البحث لمتغير الرقابة المالية والإدارية:

جدول (2): تحليل استجابة عينة البحث (المالية والتشريعية)

Descriptive Statistics									
	N	Sum	Mean		Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
تلتزم المؤسسة بجميع القوانين والأنظمة المالية والتشريعات المحلية ذات الصلة	86	147.00	1.7093	.07735	.71729	.694	.260	-.012	.514
يتم إعداد البيانات المالية والتقارير وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة	86	149.00	1.7326	.07475	.69323	.847	.260	1.160	.514
يُراجع الأداء المالي للمؤسسة من قبل جهات رقابية خارجية بشكل منتظم	86	153.00	1.7791	.07829	.72601	.555	.260	-.235	.514
توجد في المؤسسة آلية فعالة لمتابعة التغييرات في القوانين واللوائح المالية لضمان الامتثال المستمر	86	184.00	2.1395	.10612	.98414	.547	.260	-.657	.514
تضمن الرقابة المالية في المؤسسة الالتزام بالمتطلبات الضريبية والقانونية	86	203.00	2.3605	.11085	1.02799	.419	.260	-.679	.514
Valid N (listwise)	86								

الفقرة ذات أعلى متوسط حسابي الأكثر موافقةهي تضمن الرقابة المالية في المؤسسة الالتزام بالمتطلبات الضريبية والقانونية حصلت على المتوسط الحسابي (2.36) والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع درجة الثقة في نظام الرقابة المالية للمؤسسة، مما يشير إلى أن الموظفين يرون أن الإدارة تلتزم بشكل جيد بالضوابط الضريبية والقانونية.

الفقرة ذات أقل متوسط حسابي (الأقل موافقة) تلتزم المؤسسة بجميع القوانين والأنظمة المالية والتشريعات المحلية ذات الصلة.) حصلت على المتوسط الحسابي 1.71 السبب في ذلك أن الموظفين لا يعتقدون أن المؤسسة تلتزم بشكل كامل بجميع القوانين المالية، أو أن هناك شكوكًا حول شمولية الالتزام.

جدول (3): تحليل استجابة عينة البحث (الأداء والكفاءة)

Descriptive Statistics								
	N	Mean		Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
تُستخدم الموازنات التقديرية كأداة رئيسة لتقييم أداء الإدارات.	86	1.8256	.09238	.85669	1.036	.260	1.281	.514
يساهم نظام الرقابة المالية في تحديد أوجه الهدر أو عدم الكفاءة في استخدام الموارد.	86	1.7791	.08658	.80295	.843	.260	.256	.514
يتم تحليل الانحرافات بين الأداء المالي الفعلي والمخطط له بشكل منتظم.	86	1.8837	.09418	.87338	.664	.260	-.379	.514
تساعد المعلومات المالية الناتجة عن الرقابة في اتخاذ قرارات لتحسين الإنتاجية.	86	1.7558	.10321	.95715	1.501	.260	2.210	.514
يتم تقييم أداء المشاريع بناءً على مؤشرات كفاءة وفعالية محددة مسبقًا.	86	2.2558	.10870	1.00804	.521	.260	-.169	.514
Valid N (listwise)	86							

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS (v.26).

الفقرة ذات أعلى متوسط حسابي يتم تقييم أداء المشاريع بناءً على مؤشرات كفاءة وفعالية محددة مسبقًا المتوسط الحسابي 2.26: يشير هذا إلى أن المؤسسة تمتلك نظامًا واضحًا ومحددًا لتقييم المشاريع مما يعكس وجود معايير موضوعية لقياس الأداء وكذلك التزام الإدارة بمتابعة النتائج مقابل الأهداف المخطط لها.

الفقرة ذات أقل متوسط حسابي (الأقل موافقة) تساعد المعلومات المالية الناتجة عن الرقابة في اتخاذ قرارات لتحسين الإنتاجية المتوسط الحسابي: 1.76 يعكس هذا النتيجة عدة احتمالات:

- ضعف في تحويل البيانات المالية إلى قرارات عملية
- عدم استفادة الإدارات المعنية بشكل كاف من التقارير المالية
- وجود فجوة بين المعلومات المالية وتطبيقاتها العملية في تحسين الأداء

جدول (4): تحليل استجابة عينة البحث (النزاهة والشفافية)

Descriptive Statistics								
	N	Mean		Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
تلتزم المؤسسة بأعلى معايير النزاهة والأخلاق في جميع تعاملاتها المالية.	86	2.0000	.09502	.88118	.845	.260	.786	.514
يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والتقارير بشكل واضح وشفاف لجميع الأطراف المعنية.	86	1.9651	.09708	.90030	.961	.260	.900	.514
يوجد نظام فعال لتلقي الشكاوى حول الممارسات غير الأخلاقية أو الفساد المالي وحماية المبلغين عنها.	86	2.0930	.10543	.97773	.583	.260	-.609	.514
تتوفر قنوات اتصال رسمية لجميع الموظفين للاستفسار عن السياسات والإجراءات المالية.	86	1.9884	.09429	.87440	.888	.260	.935	.514
تعمل المؤسسة على تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة المالية بين الموظفين	86	2.0349	.10389	.96342	.818	.260	.202	.514
Valid N (listwise)	86							

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS (v.26).

الفقرة ذات أعلى متوسط حسابي يوجد نظام فعال لتلقي الشكاوى حول الممارسات غير الأخلاقية أو الفساد المالي وحماية المبلغين عنها. المتوسط الحسابي: 2.09 السبب: يعكس هذا أن الموظفين يثقون بوجود نظام فعّال للإبلاغ عن المخالفات وحمايتهم، مما يدل على: وجود سياسات واضحة للإبلاغ عن الفساد وكذلك ثقة الموظفين في حمايتهم عند التبليغ والتزام الإدارة بمكافحة الممارسات غير الأخلاقية.

الفقرة ذات أقل متوسط حسابي يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والتقارير بشكل واضح وشفاف لجميع الأطراف المعنية المتوسط الحسابي: 1.97السبب :يشير هذا إلى أن الموظفين يرون أن مستوى الشفافية في الإفصاح المالي يحتاج لتحسين، بسبب: عدم وضوح المعلومات المالية المقدمة

وكذلك محدودية وصول بعض الأطراف للمعلومات وهناك حاجة لتحسين طرق عرض البيانات المالية.

2. تحليل استجابة عينة البحث لمتغير (الشمول المالي):

جدول (5): تحليل استجابة عينة البحث (الوصول المالي)

Descriptive Statistics								
	N	Mean		Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
أجد سهولة في الوصول إلى فروع البنوك أو نقاط الخدمات المالية بالقرب من مكان إقامتي/عملي.	86	2.0465	.08088	.75001	.609	.260	.538	.514
تتوفر في المؤسسات المالية مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تناسب احتياجاتي.	86	2.1279	.07360	.68250	.062	.260	-.301	.514
تكاليف ورسوم الخدمات المالية (مثل فتح الحساب أو التحويلات) معقولة ومناسبة.	86	2.1279	.08401	.77909	.535	.260	.221	.514
إجراءات فتح حساب مصرفي أو الحصول على خدمة مالية بسيطة وواضحة.	86	2.3140	.10364	.96115	.385	.260	-.386	.514
أمتلك القدرة على استخدام الخدمات المالية الرقمية (مثل تطبيقات البنوك والدفع الإلكتروني)	86	2.2326	.09740	.90325	.597	.260	.177	.514
Valid N (listwise)	86							

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS (v.26).

من الجدول أعلاه الفقرة ذات أعلى متوسط حسابي إجراءات فتح حساب مصرفي أو الحصول على خدمة مالية بسيطة وواضحة حصلت على المتوسط الحسابي: 2.31

السبب في ذلك أن العملاء يجدون سهولة في الإجراءات المصرفية الأساسية، مما يشير إلى:

تبسيط المؤسسات المالية للإجراءات الإدارية وضوح متطلبات فتح الحسابات وأيضا تحسن تجربة العملاء في الخطوات الأولى للتعامل مع البنوك

الفقرة ذات أقل متوسط حسابي أجد سهولة في الوصول إلى فروع البنوك أو نقاط الخدمات المالية بالقرب من مكان إقامتي/عملي المتوسط الحسابي 2.05

السبب: يشير هذا إلى بعض الصعوبات في الوصول الجغرافي للخدمات المصرفية، بسبب عدم كفاية التوزيع الجغرافي للفروع ومحدودية نقاط الخدمة في بعض المناطق وكذلك حاجة لزيادة نقاط تقديم الخدمات المالية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 324-340
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.19

جدول (6): تحليل استجابة عينة البحث (اتاحة الخدمات المصرفية)

Descriptive Statistics								
	N	Mean		Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
"يعاني العملاء من عدم توفر فروع البنوك والصرافات الآلية في مواقع جغرافية قريبة وسهلة الوصول".	86	2.3023	.11227	1.04115	.513	.260	-.373	.514
أجد سهولة في استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول.	86	2.1395	.09668	.89657	.922	.260	1.252	.514
يُمكنني الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية (مثل فتح حساب أو التحويلات) دون تعقيد إجرائي.	86	2.1744	.10087	.93547	.524	.260	-.100	.514
تقدم المؤسسات المصرفية ساعات عمل مرنة تتناسب مع احتياجات العملاء.	86	1.8488	.08356	.77486	.736	.260	.364	.514
تتوفر خدمات مصرفية متنوعة ومناسبة لمختلف الشرائح (مثل القروض، بطاقات الائتمان، خدمات الادخار).	86	2.0465	.11084	1.02793	.637	.260	-.733	.514
Valid N (listwise)	86							

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS (v.26).

الفقرة ذات أعلى متوسط حسابي يعاني العملاء من عدم توفر فروع البنوك والصرافات الآلية في مواقع جغرافية قريبة وسهلة الوصول المتوسط الحسابي: 2.30

ويعود هذا المعدل المرتفع إلى أن: العملاء يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول للخدمات المصرفية وكذلك التوزيع الجغرافي للفروع غير كافٍ وهناك حاجة ماسة لزيادة نقاط الخدمة المصرفية

الفقرة ذات أقل متوسط حسابي تقدم المؤسسات المصرفية ساعات عمل مرنة تتناسب مع احتياجات العملاء. المتوسط الحسابي: 1.85 السبب في ذلك أن: أوقات العمل الحالية لا تلبي احتياجات شريحة كبيرة من العملاء هناك حاجة لتمديد ساعات العمل أو تقديم خدمات في أيام العطل كذلك عدم مراعاة احتياجات العملاء الذين يعملون خلال الدوام الرسمي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 324-340
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.19

جدول (7): تحليل استجابة عينة البحث (استخدام الخدمات المصرفية)

Descriptive Statistics						
	N	Sum	Mean	Std. Deviation	Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error
أقوم باستخدام حسابي المصرفي بانتظام لتلقي راتبي أو مدفوعاتي الأخرى.	86	196.00	2.2791	1.05887	-.450	.514
أستخدم الخدمات المصرفية الإلكترونية (مثل التطبيقات أو الموقع) بشكل متكرر لإجراء المعاملات.	86	186.00	2.1628	1.14646	-.912	.514
أعتمد على بطاقات الخصم أو الائتمان في معظم عمليات الشراء اليومية.	86	176.00	2.0465	1.02793	-.733	.514
أستخدم الخدمات المصرفية للحصول على القروض أو تسهيلات الائتمان عند الحاجة.	86	196.00	2.2791	1.05887	-.450	.514
أقوم بالادخار بانتظام باستخدام المنتجات المصرفية المخصصة لذلك.	86	186.00	2.1628	1.14646	-.912	.514
Valid N (listwise)	86					

المصدر من اعداد الباحث.

الفقرة ذات أعلى متوسط حسابي أقوم باستخدام حسابي المصرفي بانتظام لتلقي راتبي أو مدفوعاتي الأخرى المتوسط الحسابي: 2.28 والسبب في ذلك توجيه الحكومات والشركات بصرف الرواتب عبر الحسابات المصرفية

الفقرة ذات أقل متوسط حسابي أعتمد على بطاقات الخصم أو الائتمان في معظم عمليات الشراء اليومية المتوسط الحسابي 2.05

السبب: يشير هذا إلى استخدام محدود للبطاقات المصرفية في المعاملات اليومية وتفضيل العملاء للدفع النقدي.

رابعاً. تحليل الارتباط للمتغيرات:

جدول (8): (معامل الارتباط بين الرقابة المالية والإدارية في تعزيز الشمول المالي)

Correlations			
		الرقابة المالية والادارية	الشمول المالي
الرقابة المالية والادارية	Pearson Correlation	1	.490**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	86	86

Correlations			
		الرقابة المالية والادارية	الشمول المالي
الشمول المالي	Pearson Correlation	.490**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	86	86
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر من اعداد الباحث.

تبين نتائج التحليل الإحصائي وجود ارتباط موجب ذي دلالة إحصائية بين متغيري الرقابة المالية والإدارية والشمول المالي($r = 0.490, p < 0.01$) ، مما يشير إلى علاقة ارتباط متوسطة القوة وفقاً للمعايير الإحصائية. يعكس هذا الارتباط أن التحسن في آليات الرقابة المالية يرتبط بزيادة في مؤشرات الشمول المالي، والعكس صحيح.

بالإمكان تفسير هذه العلاقة من خلال الإطار النظري الذي يفترض أن أنظمة الرقابة الفعالة تعزز الثقة في القطاع المالي، مما يحفز تبني الخدمات المالية من قبل شرائح أوسع من المجتمع. في المقابل، يسهم توسع نطاق الشمول المالي في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية، مما يدعم بدوره فعالية آليات الرقابة.

خامساً. تحليل الانحدار بين المتغيرات:

جدول (9): تحليل الانحدار الخطي بين الرقابة المالية والإدارية في تعزيز الشمول المالي

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16.556	3.172		5.219	.000
	الرقابة المالية والادارية	.537	.104	.490	5.157	.000
a. Dependent Variable: الشمول المالي						

المصدر من اعداد الباحث.

بين نموذج الانحدار أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية والشمول المالي، حيث تؤدي كل زيادة وحدة واحدة في الرقابة المالية إلى ارتفاع بمقدار 0.537 وحدة في الشمول المالي. تبلغ القيمة الأساسية للشمول المالي 16.556 وحدة عند غياب الرقابة المالية. تشير قيمة معامل بيتا المعياري (0.490) إلى وجود تأثير متوسط القوة، مما يدل على أن تحسين أنظمة الرقابة المالية يسهم بشكل واضح في تعزيز الشمول المالي، مع الأخذ في الاعتبار وجود عوامل أخرى غير مشمولة في النموذج قد تؤثر على هذه العلاقة. جميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عالية ($p < 0.001$) مما يؤكد موثوقية النتائج.

النتائج:

1. أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المالية والإدارية والشمول المالي في المؤسسات الحكومية العراقية، مما يدل على أن تحسين أنظمة الرقابة يساهم في تعزيز الشمول المالي.

2. إن تحسين آليات الرقابة المالية يساهم فعلياً في توسيع نطاق الخدمات المالية وزيادة إمكانية الوصول إليها. وهذا يظهر أن الأنظمة الرقابية الفعالة تعزز ثقة المواطنين في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
3. يكشف البحث عن علاقة تكاملية واضحة إذ تعمل الرقابة الفعالة كحافز لتعزيز الشمول المالي، وفي المقابل يساهم الشمول المالي في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة. هذه العلاقة التبادلية تخلق حلقة إيجابية تعزز كفاءة النظام المالي ككل.
4. تواجه سياسات الشمول المالي عوائق ملموسة تشمل محدودية البنية التحتية، وجمود الأنظمة التشغيلية، وضعف تحويل البيانات المالية إلى قرارات عملية، مما يعيق تحقيق الشمول المالي الفعال.

التوصيات:

1. تعزيز أنظمة الرقابة المالية من خلال:
❖ تطوير آليات رقابية أكثر شمولاً لضمان الالتزام بجميع القوانين
❖ تحسين استخدام البيانات المالية في صنع القرارات الإدارية
❖ تعزيز الشفافية في الإفصاح المالي
2. تحسين الشمول المالي عبر:
❖ توسيع نطاق الفروع المصرفية في المناطق المحرومة
❖ تمديد ساعات العمل لتتناسب مع احتياجات جميع العملاء
❖ تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية
3. تعزيز التكامل بين الرقابة المالية والشمول المالي من خلال:
❖ تصميم برامج تدريبية متكاملة للموظفين
❖ إنشاء منصات رقمية تربط بين أنظمة الرقابة وبيانات الشمول المالي
❖ تعزيز التعاون بين البنك المركزي والأجهزة الرقابية

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أبوديه، ماجد محمود وأبو جامع، نسيم حسن (2016)، دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (182-227).
2. الاغا، نعمان (2015)، مدى تطبيق معايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها في ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
3. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015) "العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي" صندوق النقد العربي.
4. ديوان الرقابة المالية الاتحادي .(2011) .قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 .بغداد، العراق: منشورات مجلس النواب العراقي.
5. سمير، عبد الله (2016)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
6. الشباطات، ميسون (2022)، أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 40، عمان، الاردن.
7. الشحات، نظير رياض محمد، وعبد العزيز السيد أبوالديار. (2023). تأثير الشمول المالي على الربحية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.907-863 , (2)4 ,

8. عبد الرحمن، محمود. (2018). "أثر الرقابة المالية على تحسين كفاءة الحكومة في إدارة الموارد المالية العامة". مجلة المبدأ للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء.
9. العكام، محمد (2018)، الرقابة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
10. علي، أحمد. (2019). "الرقابة المالية والإدارية ودورها في عملية التنمية". مجلة الرقابة والتدقيق، الهيئة العليا للرقابة على المال العام.
11. علي، مرح (2016)، الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
12. هيئة النزاهة الاتحادية .(2015). قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 وتعديلاته .بغداد، العراق: منشورات مجلس النواب العراقي.
13. وزارة التخطيط .(2018). دليل التخطيط الاستراتيجي في القطاع الحكومي .بغداد، العراق: منشورات وزارة التخطيط.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Babatunde, S. A. (2017). Implementing international public sector accounting standards in Nigeria: issues and challenges. International Journal of Business, Economics and Law, 12(1), 52-61.
2. Bank for International Settlements (BIS). (2016). Digital innovation in retail payments and banking. BIS Committee on Payments and Market Infrastructures. https://www.bis.org/cpmi/publ/d145.pdf
3. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. (2013). Internal Control—Integrated Framework Framework and Appendices, May 2013.
4. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L. F., Singer, D., & Van Oudheusden, P. (2015). The global findex database 2014: Measuring financial inclusion around the world. World Bank Policy Research Working Paper, (7255).
5. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P. (2015). The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World. The World Bank.
6. Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (1996). The balanced scorecard: translating strategy into action. Language, 11(322p), 23cm.
7. Shem Alfred Ouma & Others, (2017) “Mobile Financial Service & Financial...”, Review of Development Finance, Science Direct.
8. Suresh, A., Dutta, T. (2018) “Economic Development and Women: Role Played by Financial Inclusion https://ssrn.com/abstract=3102809” Available at SSRN:
9. Vapulus, (2018), “Role of Financial Technology in Financial Inclusion”, Blog, June.